جمع القرآن والأحرف السبعة

إعداد الدكتور

أحمد منير عبد الفتاح محمد

موجع عام بمنطقة وعظ الشرقية

جمع القرآن والأحرف السبعة

أحمد منير عبد الفتاح محمد
منطقة وعظ محافظة الشرقية
البريد الإلكتروني :Ahmedmonir55@gmail.com

الملخص :

يهدف البحث إلى الحديث عن جمع القرآن على الأحرف السبة ، إذ تكفل الله تعالى بإنزال القرآن وحفظه ، وهيأ من الرجال من يحفظونه ويعلمونه ويقدمون أنفسها في سبيل تعليم بعض آيات القرآن الكريم ، وتأتي أهمية البحث في بيان جمعه ونزوله على سبعة أحرف ، وإظهار الحكمة من ذلك وهي التخفيف على من يقرأه تحقيقا لأمر نبينا ﷺوحي من الله تعالى حين أوحى إليه أن يقرأوه على سبعة أحرف ، وكشف البحث اختلاف العلماء في المراد من الأحرف السبعة على حسب فهمهم لنص حديث النبي ﷺ، وإبراز تداخل آرائهم مع لإبراز القرائن والأدلة على ترجيح المعنى المقصود .

الكلمات المفتاحية : جمع ، القرآن ، الأحرف ، السبعة ، الوحي .

Collection of the Qur'an and the Seven Letters

Ahmed Mounir Abdel Fattah Mohamed
Sharkia Governorate preaching area
E-mail: Ahmedmonir55@gmail.com

Abstract:

The research aims to talk about the compilation of the Qur'an according to the seven letters, as God Almighty ensured that the Qur'an was revealed and preserved, and He prepared men who would memorize it and teach it and give themselves for the sake of teaching some of the verses of the Holy Qur'an. The importance of the research comes in explaining its compilation and revelation according to seven letters, and showing the wisdom behind that. It makes it easier for the one who reads it to fulfill an orderOur Prophet, may God's prayers and peace be upon him, was inspired by God Almighty when he instructed him to recite it in seven harfs. The research revealed the difference of scholars in what is meant by the seven harfs according to their understanding of the text of the hadith of the Prophet, may God bless him and grant him peace, and highlighting the overlap of their opinions with it to highlight clues and evidence that the intended meaning is more likely.

Keywords: collection, the Qur'an, letters, the seven, revelation.

المقدمة

إن الحمد لله نحمده، ونستعينه ونستغفره ونتوب إليه ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له ، وأشهد أن لا إله إلاّ الله وأن محمدا عبده ورسوله، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم، أما بعد :

فقد أنزل الله عز وجل على عبده محمد صلى الله عليه وسلم القرآن الكريم ليكون للعالمين نذيرا، وجعله خاتمة كتبه، ومهيمنا عليها، وحجة على خلقه، ومعجزة لنبيه ﷺ لهذا تكفل الله، عز وجل، بحفظه فقال:﴿ **إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ** ﴾ سورة الحجر: الآية ٩، وقال: ﴿ **لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ** ﴾ سورة فصلت: الآية ٤٢، وقال ﴿**لَا تُحَرِّكْ بِهِ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِ* إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ** ﴾ سورة القيامة: الآية ١٦-١٧، فهيأ لذلك الأسباب والرجال يحفظونه، ويعلمونه، ويقدمون أنفسهم في سبيل تعليم الناس بعض آيات القرآن الكريم.

ولإبراز ما تحقق للقرآن الكريم من عناية واهتمام حفظًا وكتابة أحببت الكتابة في هذا الموضوع، وجعلته بعنوان: (جمع القرآن الكريم والأحرف السبعة).

خطة البحث : يتكون البحث من فصلين

الفصل الأول: الأحرف السبعة

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: نزول القرآن على سبعة أحرف.

المبحث الثاني: المراد بالأحرف السبعة.

الفصل الثاني: الأحرف السبعة في جمع القرآن.

وفيه مبحثان :

المبحث الأول: الأحرف السبعة فى جمع النبي وجمع أبى بكر .

المبحث الثاني: الأحرف السبعة فى الجمع العثماني .

ثم كانت خاتمة بأهم النتائج والتوصيات

الفصل الأول
الأحرف السبعة
المبحث الأول
نزول القرآن على سبعة أحرف

أنزل الله القرآن على نبيه ﷺ بلسان عربيٍّ مبين، قال، جل جلاله: ﴿**إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْءانًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ**﴾[1] وقال: ﴿**بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ**﴾[2] وكان ابتداء نزول القرآن على لسان قريش، إذ كانوا قوم النَّبيّ ﷺ، وقد قال تعالى: ﴿**وَمَا أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلاَّ بِلِسَانِ قَوْمِهِ**﴾ [3] وكانوا كذلك أوسط العرب دارًا ولسانًا، فقد كانت تأتيهم وفود العرب في مواسم الحج، وكانت تقام الأسواق للفصاحة والبيان حول الحرم،[4] وكانت العرب تتحاكم إلى قريش لفصاحتها وحسن لغاتِها ورقة ألسنتها، وكانوا إذا أتتهم الوفود تخيروا من كلامهم وأشعارهم أحسن لغاتِهم وأصفى كلامهم، فصاروا بذلك أفصح العرب.[5]

عَنْ أَنَسٍ« **أَنَّ عُثْمَانَ قَالَ لِلرَّهْطِ الْقُرَشِيِّينَ الثَّلاَثَةِ: إِذَا اخْتَلَفْتُمْ أَنْتُمْ وَزَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ فِي شَيْءٍ مِنَ الْقُرْآنِ فَاكْتُبُوهُ بِلِسَانِ قُرَيْشٍ، فَإِنَّمَا نَزَلَ بِلِسَانِهِمْ فَفَعَلُوا ذَلِكَ.**»[6] قال القاضي الباقلاني: ومعنى قول عثمان: إنه أنزل بلسان هذا الحي من قريش، أي: معظمه وأكثره نزل بلغتها.[7] وقال أبو شامة: يحتمل أن يكون قوله:

---

(١) يوسف: ٢
(٢) الشعراء: ١٩٥.
(٣) إبراهيم :٤.
(٤) أي في أماكن قريبة من مكة مثل مَجَنَّة وذي المَجاز وعُكاظ، انظر لسان العرب لابن منظور (جنن) (٧٠٦/١)، و(جوز) (٧٢٦/١)، و(عكظ) (٣٠٥٨/٤).
(٥) ينظر الصاحبي في فقه اللغة لابن فارس ص ٥٥. الصاحبي في فقه اللغة - أبو الحسين أحمد بن فارس ابن زكريا ت ٣٩٥هـ - مكتبة المعارف - بيروت - الطبعة الأولى ١٤١٤هـ ١٩٩٣م
(٦) رواه البخاري في صحيحه: كتاب المناقب باب نزل القرآن بلسان قريشٍ (٦٢١/٦)ح ٣٥٠٦.
(٧) نكت الانتصار لنقل القرآن للباقلانى ص ٣٨٥.

نزل بلسان قريش، أي: ابتداء نزوله، ثم أبيح أن يقرأ بلغة غيرهم.(١) ولَمَّا كانت الأمة التي أرسل إليها النَّبِيّ ﷺ أمِّيَّة، وفيهم من لا يقدر على غير لسان قومه، سأل النَّبِيّ ﷺ جبريل، فأخبره أن القرآن نزل على سبعة أحرف، فكان ذلك تيسيرًا على المكلفين، ليسهل عليهم تلاوة القرآن، وحفظه، والعمل به . فَعَنْ أُبَيِّ بْنِ كَعْبٍ« **قَالَ: لَقِيَ رَسُولُ اللهِ ﷺ جِبْرِيلَ، فَقَالَ: يَا جِبْرِيلُ إِنِّي بُعِثْتُ إِلَى أُمَّةٍ أُمِّيِّينَ، مِنْهُمُ الْعَجُوزُ وَالشَّيْخُ الْكَبِيرُ وَالْغُلَامُ وَالْجَارِيَةُ، وَالرَّجُلُ الَّذِي لَمْ يَقْرَأْ كِتَابًا قَطُّ. قَالَ: يَا مُحَمَّدُ، إِنَّ الْقُرْآنَ أُنْزِلَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرُفٍ.**»(٢)

وقد جاء أن النَّبِيّ ﷺ سأل الله التخفيف عن أمته في أوجه قراءة القرآن، فخفف الله عنهم بأمره أن يقرئ أمته على سبعة أحرف.

فَعَنْ أُبَيِّ بْنِ كَعْبٍ« **أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ كَانَ عِنْدَ أَضَاةِ بَنِي غِفَارٍ، فَأَتَاهُ جِبْرِيلُ فَقَالَ: إِنَّ اللهَ، جل جلاله، يَأْمُرُكَ أَنْ تُقْرِئَ أُمَّتَكَ الْقُرْآنَ عَلَى حَرْفٍ. قَالَ: أَسْأَلُ اللهَ مُعَافَاتَهُ وَمَغْفِرَتَهُ، وَإِنَّ أُمَّتِي لا تُطِيقُ ذَلِكَ. ثُمَّ أَتَاهُ الثَّانِيَةَ، فَقَالَ: إِنَّ اللهَ، جل جلاله يَأْمُرُكَ أَنْ تُقْرِئَ أُمَّتَكَ الْقُرْآنَ عَلَى حَرْفَيْنِ. قَالَ: أَسْأَلُ اللهَ مُعَافَاتَهُ وَمَغْفِرَتَهُ، وَإِنَّ أُمَّتِي لا تُطِيقُ ذَلِكَ. ثُمَّ جَاءهُ الثَّالِثَةَ، فَقَالَ: إِنَّ اللهَ، جل جلاله يَأْمُرُكَ أَنْ تُقْرِئَ أُمَّتَكَ الْقُرْآنَ عَلَى ثَلاثَةِ أَحْرُفٍ. فَقَالَ: أَسْأَلُ اللهَ مُعَافَاتَهُ وَمَغْفِرَتَهُ، وَإِنَّ أُمَّتِي لا تُطِيقُ ذَلِكَ. ثُمَّ جَاءهُ الرَّابِعَةَ، فَقَالَ: إِنَّ اللهَ، جل جلاله يَأْمُرُكَ أَنْ تُقْرِئَ أُمَّتَكَ الْقُرْآنَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرُفٍ، فَأَيُّمَا حَرْفٍ قَرَؤُوا عَلَيْهِ فَقَدْ أَصَابُوا.**»(٣)

---

(١) فتح الباري لابن حجر العسقلانى(٦٢٥/٨).

(٢) رواه الترمذي في سننه، كتاب القراءات، بَاب مَا جَاءَ أَنَّ الْقُرْآنَ أُنْزِلَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرُفٍ (١٩٤/٥-١٩٥) ح ٢٩٤٤، وأحمد في مسنده، مسند الأنصار (١٥٧/٦) ح ٢٠٦٩٩.

(٣) رواه مسلم في صحيحه، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، بَاب بَيَان أَنَّ الْقُرْآنَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرُفٍ (١٠١/٦-١٠٣) ح ٨٢٠، والنسائي في سننه، كتاب الافتتاح، باب جامع ما جاء في القرآن، واللفظ له (١٥٢/٢-١٥٣) ح ٩٣٩، وأبو داود في سننه، كتاب الصلاة باب أنزل القرآن على سبعة أحرف (٧٦/٢) ح ١٤٧٨.

وقد أقرأ النَّبيّ ﷺ أصحابه بتلك الأحرف المنزلة عليه، فكانوا يقرؤون بها، حتى أنكر بعضهم على بعض وجوهًا من القراءة، فأخبرهم النَّبيّ ﷺ بأن القرآن أنزل على سبعة أحرف.

فَعَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ قَالَ:« **سَمِعْتُ هِشَامَ بْنَ حَكِيمِ بْنِ حِزَامٍ يَقْرَأُ سُورَةَ الْفُرْقَانِ فِي حَيَاةِ رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَاسْتَمَعْتُ لِقِرَاءَتِهِ، فَإِذَا هُوَ يَقْرَأُ عَلَى حُرُوفٍ كَثِيرَةٍ لَمْ يُقْرِئْنِيهَا رَسُولُ اللهِ ﷺ، فَكِدْتُ أُسَاوِرُهُ فِي الصَّلاَةِ، فَتَصَبَّرْتُ حَتَّى سَلَّمَ، فَلَبَّبْتُهُ بِرِدَائِهِ، فَقُلْتُ: مَنْ أَقْرَأَكَ هَذِهِ السُّورَةَ الَّتِي سَمِعْتُكَ تَقْرَأُ؟ قَالَ: أَقْرَأَنِيهَا رَسُولُ اللهِ ﷺ فَقُلْتُ: كَذَبْتَ، فَإِنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَدْ أَقْرَأَنِيهَا عَلَى غَيْرِ مَا قَرَأْتَ. فَانْطَلَقْتُ بِهِ أَقُودُهُ إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَقُلْتُ: إِنِّي سَمِعْتُ هَذَا يَقْرَأُ بِسُورَةِ الْفُرْقَانِ عَلَى حُرُوفٍ لَمْ تُقْرِئْنِيهَا، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: أَرْسِلْهُ. اقْرَأْ يَا هِشَامُ. فَقَرَأَ عَلَيْهِ الْقِرَاءَةَ الَّتِي سَمِعْتُهُ يَقْرَأُ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: كَذَلِكَ أُنْزِلَتْ، ثُمَّ قَالَ: اقْرَأْ يَا عُمَرُ، فَقَرَأْتُ الْقِرَاءَةَ الَّتِي أَقْرَأَنِي، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: كَذَلِكَ أُنْزِلَتْ. إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ أُنْزِلَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرُفٍ، فَاقْرَؤُوا مَا تَيَسَّرَ مِنْهُ.**»[1] ، وقد روى نزول القرآن عن سبعة نحو ثلاثين صحابيًّا، حتى ذهب أبو عبيد والحاكم والسيوطي إلى أنه من المتواتر.[2]

وقد نازع بعض العلماء في تواتر هذا الحديث رغم حصول عدد التواتر في طبقة الصحابة، بزعم أن هذا العدد لم يتوفر في الطبقات التالية، وهذا خلاف العادة،

(١) رواه البخاري في كتاب فضائل القرآن، باب أنزل القرآن على سبعة أحرف (٦٣٨/٨-٦٣٩) ح ٤٩٩٢، ورواه مسلم في صحيحه، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، بَاب بَيَانِ أَنَّ الْقُرْآنَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرُفٍ (٩٨/٦-١٠٠) ح ٨١٨، والنسائي في سننه، كتاب الافتتاح، باب جامع ما جاء في القرآن، واللفظ له (١٥٠/٢-١٥١) ح ٩٣٧، وأبو داود في سننه، كتاب الصلاة باب أنزل القرآن على سبعة أحرف (٧٥/٢-٧٦) ح ١٤٧٥.

(٢) ينظر نظم المتناثر من الحديث المتواتر للكتاني ص ١٧٣-١٧٤ ح ١٩٧، نظم المتناثر من الحديث المتواتر- أبو عبد الله محمد بن جعفر الكتاني - دار الكتب السلفية - القاهرة - بدون تاريخ. والإتقان في علوم القرآن (١٣١/١).

إذ إن العادة أن الرواة في الطبقات التالية يكونون أكثر، ويكفي نص من نص من العلماء على تواتره، إذ لا شكَّ أنَّهم تحققوا من حصول عدد التواتر في كل طبقة.

وبالجملة، فالحديث ثابت ثبوتًا لا شكَّ فيه، وهو دالٌّ على رحمة الله بهذه الأمة، وتيسيره تعالى لَها تلاوة هذا القرآن، كما قال جل جلاله: **﴿وَلَقَدْ يَسَّرْنَا الْقُرْءانَ لِلذِّكْرِ﴾**.[١]

(١) من مواضعه : القمر:١٧.

المبحث الثانى
المراد بالأحرف السبعة

اختلف العلماء في المراد من الأحرف السبعة في الأحاديث المذكورة اختلافًا كبيرًا، حتى قال السيوطي: اختُلِفَ في معنى هذا الحديث على نحو أربعين قولاً.(١)

والناظر في تلك الأقوال يقطع بأن أكثرها متداخل، وكثيرٌ منها لا يُعلم قائله، ولا يُعلم له دليلٌ يؤيده عند النظر والتمحيص. قال المرسى: (٢) هذه الوجوه كلها متداخلةٌ، ولا أدري مستندها، ولا عمَّن نُقلت، ولا أدري لمَ خصَّ كل واحد منهم هذه الأحرف السبعة بِما ذكر؛ مع أنَّ كلها موجودة في القرآن، فلا أدري معنى التخصيص! وفيها أشياء لا أفهم معناها على الحقيقة، وأكثرها يعارضه حديث عمرَ مع هشام بن حكيمٍ الذي في الصحيح، فإنَّهما لم يختلفا في تفسيره ولا أحكامه، إنَّما اختلفا في قراءة حروفه، وقد ظنَّ كثيرٌ من العوامِّ أن المراد بِها القراءات السبعة، وهو جهلٌ قبيح.(٣)

والذي يستحق المناقشة من هذه الأقوال ستة أقوال:

القول الأول: أن الحديث من المشكل المتشابه الذي لا يُعلم معناه، لأن الحرف مشترك لفظي، يصدق على معانٍ كثيرة، كالكلمة والمعنى، وحرف الهجاء، والجهة، ولم يُعيَّن المراد منها في الحديث.

وهو قول أبي جعفر محمد بن سعدان النحوي.(٤)

---

(١) الإتقان في علوم القرآن للسيوطي (١٣١/١).

(٢) هو شرف الدين محمد بن عبد الله السلمي المرسى، عالم بالأدب والتفسير والحديث، ضرير من أهل مرسيه بالأندلس، له ثلاثة تفاسير: الكبير والصغير والأوسط، وله مؤلفات في النحو، توفي سنة ٥٦٥ هـ. انظر سير أعلام النبلاء للذهبي(٣١٢/٢٣)، والأعلام للزركلي (٢٣٣/٦).

(٣) ينظر الإتقان في علوم القرآن للذهبي (١٤١/١)، قال أبو شامة: ظنَّ قومٌ أن القراءات السبع الموجودة الآن هي التي أريدت في الحديث، وهو خلاف إجماع أهل العلم قاطبة، وإنما يظن ذلك بعض أهل الجهل. انظر فتح الباري لابن حجر العسقلاني (٦٤٦/٨).

(٤) الإتقان في علوم القرآن للسيوطي(١٣١/١)، والبرهان في علوم القرآن للزركشي (٢١٣/١).

ويُرَدُّ هذا القول بأنه لا يلزم من مجرد الاشتراك اللفظي الإشكال الصارف عن إدراك معنى المقصود؛ لأن المشترك اللفظي يترجح أحد معانيه بقرينة لفظية أو حالية.

وقد قامت القرائن على تعيُّن أحد المعاني، ومنع ما عداه، فلا يصح إرادة الكلمة هنا، لأن القرآن مؤلف من كلمات كثيرة، وليس من سبع فقط، ولا يصح إرادة المعنى، لأن معاني القرآن كثيرة جدًّا تفوق الحصر، ولا يصح إرادة حرف الهجاء، لأن القرآن مشتمل على جميع حروف الهجاء، لا على سبعة منها فقط، فتعيَّن أن المراد بالحرف هنا هو الجهة، وبذلك يبطل القول بإشكال معنى الحديث.

كما يُرَدُّ بِما ثبت في نص الحديث من أن النَّبِيّﷺ أُمِر أن يقرئ أمته بِهذه الأحرف، وأنه قد فعل، وأمر أمته أن تقرأ القرآن بِها، وقد فعلت، فقرأ الصحابة رضي الله عنهم على هذه الأحرف، فهي معلومة لدى الكثير منهم، فلا يعقل أن يكون الحديث مع كل ذلك من المتشابه الذي لا يُدرى معناه.

ويُرَدُّ أيضًا بأن الحديث نص على أن الحكمة من إنزال الأحرف السبعة هو التيسير على الأمة، فكيف يتحقق التيسير بشيء مجهول؟!

القول الثاني: أن حقيقة العدد غير مرادةٍ، وذلك لأن لفظ السبعة يطلق في لسان العرب ويراد به الكثرة في الآحاد، كما يطلق لفظ السبعين ويراد به الكثرة في العشرات، ولفظ السبعمائة ويراد به الكثرة في المئات.

وهو مذهب القاضي عياض ونحى هذا المنحى القاسمي، والرافعي.[1]

(١) الإتقان في علوم القرآن للسيوطي (١٣١/١)، وتفسير القاسمي (محاسن التأويل) ،جمال الدين بن محمد سعيد بن قاسم ولد عام ١٢٨٣ه١٨٦٦م وهو العلامة الفقيه السوري وهو من سلالة الشيخ عبد القادر الجيلاني، من سلالة الحسن السبط منظم قصة كليلة ودمنة وأهم مؤلفاته دلائل التوحيد، ديوان خطب، محاسن التأويل في تفسير القرآن الكريم، مات عام ١٣٣٢ه١٩١٤م.(٢٨٧/١)، وإعجاز القرآن والبلاغة النبوية للرافعي ص ٧٠-٧٢. إعجاز القرآن والبلاغة النبوية ،مصطفى صادق الرافعي ، ط الكتاب العربي عام ١٣٩٣هـ -١٩٧٣م.وهو مصطفى صادق عبد الرازق بن سعيد بن أحمد بن عبد القادر الرافعي ولد عام=

ويردُّ هذا القول أن الأحاديث الواردة في هذا الأمر صريحة في إرادة حصر العدد في السبعة، ففيها استزادة الرَّسُول ﷺ من جبريل الأحرف حرفًا حرفًا، وهذا قرينة على أن المرادَ العددُ الآحادُ الواقعُ بين الستة والثمانية.(١)

القول الثالث: أن المقصود سبعة أصناف من المعاني والأحكام، وهي: الحلال والحرام، والأمر والزجر، والمحكم والمتشابه، والأمثال.

وقد استدل أصحاب هذا الرأي بِما روي عن ابن مسعود عن النَّبِيّ ﷺ أنه قال:« كان الكتاب الأول ينزل من باب واحدٍ، وعلى حرفٍ واحدٍ، ونزل القرآن من سبعة أبواب، وعلى سبعة أحرف: زاجرٌ وآمرٌ، وحلالٌ وحرامٌ، ومحكمٌ ومتشابهٌ، وأمثال، فأحلُّوا حلاله، وحرِّموا حرامه، وافعلوا ما أُمرتُم به، وانتهوا عمَّا نُهيتهم عنه، واعتبروا بأمثاله، واعملوا بِمحكمه، وآمنوا بِمتشابِهه، وقولوا: آمنا به كل من عند ربنا».(٢)

ويُناقش هذا القول بأن هذا الحديث قد انتقده العلماء، ولم يسلموا بصحته. قال الحافظ ابن حجر: وقد صحح الحديث المذكور ابن حبان والحاكم، وفي تصحيحه نظرٌ؛ لانقطاعه بين أبي سلمة وابن مسعود، وقد أخرجه البيهقي من وجه آخر عن الزهري عن أبي سلمة مرسلاً، وقال: هذا مرسل جيدٌ.(٣)

كما أن سياق الأحاديث يأبى حمل المراد بالأحرف السبعة على هذه الوجوه، بل هي ظاهرةٌ في أن المراد أن الكلمة الواحدة تُقرأ على وجهين وثلاثة وأربعة إلى سبعة، تَهوينًا وتيسيرًا. كما أن الشيء الواحد لا يكون حلالاً وحرامًا في آن واحد.

=١٢٩٨هـ - ١٨٨٠م،ولد في قرية بهتيم بمحافظة القليوبية بمصر، وكان أديباً شاعراً كبيرا، أهم مؤلفاته ديوان الرافعي، تاريخ آداب العرب، تحت راية القرآن، وحى القلم، توفى عام:١٣٥٦ه١٩٧٣م.

(١) ينظر الإتقان في علوم القرآن للسيوطي (١٣٢/١

(٢) رواه الطبري في مقدمة تفسيره، باب القول في البيان عن معنى قول رَسُول اللهِ، صلى الله عليه وسلم أنزل القرآن من سبعة أبواب الجنة (٣٠/١).

(٣) فتح الباري بشرح صحيح البخاري لابن حجر(٦٤٥/٨).

قال الطبري: ومعلومٌ أن تَماريهم فيما تَماروا فيه من ذلك، لو كان تَماريًا واختلافًا فيما دلت عليه تلاوتُهم من التحليل والتحريم، والوعد والوعيد، وما أشبه ذلك لكان مستحيلاً أن يصوِّب جميعهم.(١)

ولذلك ذهب أبو علي الأهوازي وغيره إلى أن قوله: زاجرٌ وآمرٌ... استئناف كلام آخر، أي هو زاجرٌ، أي القرآن، ولم يرد به تفسير الأحرف السبعة.

ويؤيد ذلك ما جاء في بعض روايات الحديث: زاجرًا وآمرًا... بالنصب، أي: نزل على هذه الصفة.

وقال أبو شامة: يحتمل أن يكون التفسير المذكور للأبواب، لا للأحرف، أي: هي سبعة أبواب من أبواب الكلام وأقسامه، وأنزله الله على هذه الأصناف، لم يقتصر منها على صنف واحدٍ، كغيره من الكتب.(٢)

قال ابن حجر: ومِما يوضح أن قوله زاجرٌ وآمرٌ الخ ليس تفسيرًا للأحرف السبعة: ما وقع في مسلم من طريق يونس عن ابن شهاب عقب حديث ابن عباس، قال ابن شهاب: بلغني أن تلك الأحرف السبعة إنَّما هي في الأمر الذي يكون واحدًا لا يختلف في حلال ولا حرام.(٣)

قال ابن عطية: هذا القول ضعيف؛ لأن هذه لا تسمى أحرفًا، وأيضًا فالإجماع على أن التوسعة لم تقع في تحريم حلالٍ، ولا تحليل حرام، ولا في تغيير شيء من المعاني المذكورة.(٤)

القول الرابع: أن المراد سبع لغات من لغات العرب الفصحى أنزل بِها القرآن، فهي متفرقة فيه، لا على أن هذه اللغات تجتمع في الكلمة الواحدة.(٥) وهو قول أبي عبيد القاسم بن سلام، وأحمد بن يحيى ثعلب، وصححه البيهقي، واختاره ابن عطية،

---

(١) تفسير الطبري، المقدمة (٢٠/١-٢١).

(٢) فتح الباري بشرح صحيح البخاري لابن حجر(٦٤٥/٨)، وانظر تفسير الطبري، المقدمة (٣٠/١-٣١).

(٣) المصدر السابق (٦٤٥/٨)، وروى هذا البلاغ مسلم في صحيحه كتاب صلاة المسافرين وقصرها، بَاب بَيَانِ أَنَّ الْقُرْآنَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرُفٍ، صحيح مسلم مع شرح النووي (١٠١/٦) ح ٨١٩.

(٤) ينظر تفسير القرطبي، المقدمة (٣٤/١-٣٥).

(٥) وقد اختلف القائلون بهذا القول في تعيين اللغات التي نزل بها القرآن اختلافًا كبيرًا، وليس هو من مقصود هذا البحث، فليراجعه من شاء في: البرهان للزركشي(٢١٩/١-٢٢٠)، والإتقان للسيوطي(١٣٥/١-١٣٦).

وحكاه بعضهم عن القاضي أبي بكر الباقلاني.[١] ويكفي في ردِّ هذا القول ما سبق من اختلاف عمر بن الخطاب وهشام بن حكيم في القراءة، وهما قرشيان، ولغتهما واحدة، فدلَّ على أن اختلافهما لم يكن في اللغات.[٢]

كما أن قولهم إن هذه اللغات مفرقة في القرآن الكريم مردودٌ بأنه لو كانت الأحرف السبعة لغات في مواضع متفرقة من القرآن لَما حصل خلاف بين القراء في شيء من القرآن؛ لأن كل موضع سيكون مقروءًا بوجه واحد، ولَما حصلت المناكرة بين الصحابة عند سماع بعضهم قراءة بعضٍ. ويرد هذا القول أيضًا أن نزول القرآن على سبعة أحرف إنَّما كان تيسيرًا على المكلفين، بنص الحديث، فلو فرض أن القرآن مؤلف من عدة لغات، كل جزء من لغة، لَما أمكن أهل كل لغة أن يقرؤوا منه إلا جزءًا واحدًا، وهو النازل بلغتهم.[٣]

القول الخامس: أن المراد سبع لغات، ولكن على أن تكون في الكلمة الواحدة باختلاف الألفاظ واتفاق المعاني، كقول القائل: هلمَّ، وتعالَ، وأقبلْ، وإليَّ، ونحوي، وقصدي، وقُرْبي.

وهو قول سفيان بن عيينة وابن جرير الطبري والطحاوي.[٤]

ويدل لِهذا القول حديث أَبِي بَكْرَةَ أَنَّ جِبْرِيلَ عليه السلام،« **قَالَ: يَا مُحَمَّدُ، اقْرَأِ الْقُرْآنَ على حَرْفٍ. قَالَ مِيكَائِيلُ رضي الله عنه : اسْتَزِدْهُ، فَاسْتَزَادَهُ، قَالَ: اقْرَأْهُ عَلَى حَرْفَيْنِ. قَالَ مِيكَائِيلُ: اسْتَزِدْهُ، فَاسْتَزَادَهُ حَتَّى بَلَغَ سَبْعَةَ أَحْرُفٍ، قَالَ: كُلٌّ**

(١) فتح الباري بشرح صحيح البخاري لابن حجر (٦٤٣/٨)، والبرهان في علوم القرآن للزركشي(٢١٧/١)، والجامع لشعب الإيمان للبيهقي (٢٢١/٥).
(٢) ينظر نكت الانتصار لنقل القرآن للباقلاني ص ١١٩، وفتح الباري بشرح صحيح البخاري لابن حجر(٦٤٤/٨).
(٣) ينظر الأحرف السبعة ومنزلة القراءات منها، للدكتور حسن ضياء الدين عتر، ص ١٧٢-١٧٣.
(٤) الإتقان في علوم القرآن للسيوطي(١٣٤/١)، وتفسير الطبري، المقدمة (٢٥/١)، وتأويل مشكل الآثار للطحاوي (١٨٥/٤-٤٨٨)

شَافٍ كَافٍ، مَا لَمْ تَخْتِمْ آيَةَ عَذَابٍ بِرَحْمَةٍ، أَوْ آيَةَ رَحْمَةٍ بِعَذَابٍ، نَحْوَ قَوْلِكَ تَعَالَ وَأَقْبِلْ وَهَلُمَّ وَاذْهَبْ وَأَسْرِعْ وَاعْجَلْ.»[١] قال السيوطي: إسناده جيد.[٢]

ويجاب عن هذا القول بأن الأحاديث التي احتجوا بِها لا تدل على حصر الأحرف في نحو ما ذهبوا إليه، وإنما بيَّن الرَّسُول ﷺ فيها الأحرف السبعة بِمثال يوضح نوعية هذه الأحرف، وأنَّها لا تؤدي إلى تناقض أو تضاد. قال أبو عمر بن عبد البر: إنما أراد بِهذا ضرب المثل للحروف التي نزل القرآن عليها، أنَّها معانٍ متفقٌ مفهومها، مختلفٌ مسموعها، لا يكون في شيء منها معنىً وضده، ولا وجهٌ يخالفُ معنى وجهٍ خلافًا ينفيه ويضادُّه، كالرحمة التي هي خلاف العذاب وضده.[٣]

ويردُّ هذا القول أيضًا بأن الحكمة من تنْزيل القرآن على سبعة أحرف هي التيسير على المكلفين، لاختلاف ألسنتهم، ولم يكن أكثر اختلاف العرب في استعمال الألفاظ المترادفة، بل أكثر اختلافهم إنَّما كان في اللهجات، من فكٍّ وإدغامٍ، وفتح وإمالة، وهمزٍ وتخفيفٍ، ونحو ذلك، ولا شك أن المشقة عليهم في هذه الأبواب أعظم من المشقة في استعمال هلمَّ مكان تعالَ أو أقبلْ. كما أنه على قول ابن جرير لا يُدرى كيف يتخرَّج وجود الأوجه المتعددة من القراءات في المصاحف العثمانية، وكلها مثبتة فيها، سواء برسم واحدٍ، أو برسمين.

القول السادس: أن المراد بالأحرف السبعة الأنواع التي يقع بِها التغاير والاختلاف في القراءات القرآنية

أو في لغات العرب، ولا يخرج عنها، نحو الاختلاف في إعراب الكلمة، أو تغير صورتِها بالزيادة أو النقصان، أو اختلاف لغات العرب من الفتح والإمالة والإظهار والإدغام، ونحو ذلك.

(١) رواه أحمد في مسنده، مسند البصريين (٣٧/٦) ح ١٩٩٩٢.
(٢) الإتقان في علوم القرآن للسيوطي (١٣٤/١).
(٣) ينظر البرهان في علوم القرآن للزركشي (٢٢١/١).

وهو قول أبي حاتم السجستاني وابن قتيبة وأبي الفضل الرازي، وابن الجزري.[١] والقائلون بِهذا القول اختلفوا في تعيين الوجوه التي وقع بِها التغاير اختلافًا كبيرًا: فذهب أبو حاتم السجستاني إلى أنَّها: إبدال لفظ بآخر، وإبدال حرف بآخر، والتقديم أو التأخير بين الألفاظ أو الحروف، وزيادة حرف أو نقصانه، واختلاف حركات البناء، واختلاف الإعراب، والاختلاف الصوتي بين التفخيم والإمالة والإظهار والإدغام.[٢]

ويرى ابن قتيبة والباقلاني أنَّها: الاختلاف بالتقديم والتأخير، والاختلاف بالزيادة والنقصان، والاختلاف بتغيير صورة اللفظ و معناه، والاختلاف بتغيير لفظ الكلمة ومعناها دون صورتِها، والاختلاف في بناء الكلمة ولفظها بِما لا يغير كتابتها ولا معناها، والاختلاف بِما يغير الصورة واللفظ، ولا يغير المعنى، والاختلاف في حركات الإعراب والبناء.[٣]

ويرى أبو الفضل الرازي أنَّها: الاختلاف بين الإفراد والتثنية والجمع، والاختلاف في تصريف الأفعال وما يسند إليها، والاختلاف في وجوه الإعراب، والاختلاف بالزيادة والنقص، والاختلاف بالتقديم والتأخير، والاختلاف بقلب وإبدال كلمة بأخرى أو حرف بآخر، واختلاف اللغات.[٤]

وذهب ابن الجزري إلى أنَّها: الاختلاف في الحركات بلا تغيير في المعنى والصورة، والاختلاف في الحركات بتغيير المعنى فقط، والاختلاف في الحروف بتغيير المعنى لا الصورة، والاختلاف في الحروف بتغيير الصورة لا المعنى،

---

(١) فتح الباري لابن حجر العسقلاني(٦٤٤/٨-٦٤٥).
(٢) مقدمة كتاب المباني لآرثر جفري ص ٢٢١-٢٢٨، والأحرف السبعة ومنزلة القراءات منها، د/حسن ضياء الدين، ص ١٤٨-١٥٣.
(٣) تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة ص ٣٦-٣٨، والإتقان في علوم القرآن للسيوطي(١٣٢/١).
(٤) نفس المصدر (١٣٣/١).

والاختلاف في الحروف بتغيير الصورة والمعنى، والاختلاف في التقديم والتأخير، والاختلاف بالزيادة والنقصان.[١]

القول الراجح

إذا نظرنا في الأخبار الواردة في الأحرف السبعة، وتفحصنا ألفاظها، لم نجد فيها عبارة صريحة تبين المراد بالأحرف السبعة، والذي يظهر أن ذلك كان لوضوح المراد منها عند السلف الأول، بشكل لا يحتاج معه إلى تفسير، حتى تتحقق الحكمة من الرخصة، فليس من المعقول أن يرخص لهم في شيء مجهول.

ولَما كانت الحاجة في بداية الأمر إلى إزالة ما وقع في نفوس الصحابة، رضي الله عنهم، من شبهة وقوع التناقض والاضطراب، أو التصرف في كتاب الله تعالى، لأنَّهم ألفوا أول الأمر قراءة القرآن على وجه واحد، ثم سمع بعضهم بعضًا يقرأ على أوجهٍ متغايرة، أزال النَّبِيّ ﷺ هذه الخواطر بأن أخبرهم بالرخصة، وضرب لَهم مثالاً على أنواع الاختلاف بين هذه الأوجه، وأنه ليس من باب التناقض والتضاد، بل من باب التنوُّع وزيادة المعاني.

وعند تدبر أوجه القراءات المتواترة التي نقلت إلينا نجد أن اللفظ الواحد قد يُقْرأ بأوجهٍ متعددةٍ، والناس إلى يومنا هذا يتناكرون عند سماع هذه الوجوه إذا لم يكن لهم سابقُ علمٍ بِها .

فالذي يظهر– والله أعلم– أن المراد من الأحرف السبعة في الحديث الشريف أوجه متعددة متغايرة من وجوه القراءة، تكون في الكلمة القرآنية الواحدة، بحيث تُقرأ على وجهٍ واحد، أو أكثر من وجهٍ، إلى سبعة أوجه.[٢] ولا يلزم على هذا

(١) النشر في القراءات العشر لابن الجزري (٢٥/١-٢٨)، والإتقان في علوم القرآن للسيوطي(١٣٣/١-١٣٤).

(٢) هذا القول أشار إليه السيوطي في الإتقان (١٣٥/١) على طرفين هما القول الثالث والقول الرابع، وكذلك صدر بنحوه الحافظ ابن حجر شرحه لحديث الأحرف السبعة، انظر فتح الباري لابن حجر (٦٣٩/٨).

القول أن يكون في كل كلمة قرآنية أكثر من وجهٍ، بل توجد هذه الوجوه في بعض الكلمات دون بعض. وقد ورد مثل ذلك في سورة الفرقان، وقد جمع الحافظ ابن حجر في شرحه على صحيح البخاري كل ما ورد من الخلاف في هذه السورة من القراءات المتواترة والشاذة، فبلغت مواضع الخلاف فيها مائة وثلاثين موضعًا.(١)

ولا يشكل عليه أيضًا ورود أكثر من سبع قراءات في بعض الكلمات، مثل قوله تعالى: ﴿**وَعَبَدَ الطَّاغُوتَ**﴾(٢) فقد ذكر فيه أبو حيان اثنتين وعشرين قراءة،(٣) فإن علماء المسلمين أجمعوا على اشتراط التواتر لثبوت قرآنية أي نصٍّ، وبدون التواتر لا تثبت قرآنيته، وهذا الموضع وغيره إذا عرض على هذا الشرط لم يبق فيه من القراءات المتواترة ما يزيد على السبعة. ففي الموضع المذكور قراءتان متواترتان:فقرأ حمزة ﴿**وَعَبُدَ الطَّاغُوتِ**﴾ بضم الباء من (عبُد) وخفض (الطاغوت)، وقرأ الباقون ﴿**وَعَبَدَ الطَّاغُوتَ**﴾، بفتح الباء من (عبَد)، ونصب (الطاغوت).(٤) ومع اعتبار أن كثيرًا من أفراد الأحرف التي نزل بِها القرآن قد نسخ في العرضة الأخيرة للقرآن الكريم، فلا إشكال في عدم وجود كلمة من القرآن تقرأ على سبعة أوجه، فإن أقصى ما ورد من الأوجه المتواترة في مواضع من القرآن هو ستة أوجه، ومن أمثلة ذلك قوله تعالى: ﴿أَرْجِهْ﴾(٥) فيها ست قراءات متواترة، وهي:

﴿أَرْجِهِ﴾ دون همزة، وبكسر الهاء من غير إشباع، قرأ بذلك قالون وابن وردان.

أَرْجِهِ﴾ كالوجه السابق، لكن مع إشباع كسرة الهاء بوصلها بياء، وقرأ بذلك ورش والكسائي وابن جمَّاز، وخلف في اختياره.

(١) فتح الباري لابن حجر (٦٤٨/٨-٦٥٣).
(٢) المائدة:٦٠.
(٣) تفسير البحر المحيط لأبى حيان(٥٢٩/٣-٥٣١).
(٤) ينظر النشر في القراءات العشر لابن الجزري (٢٥٥/٢).
(٥) في موضعين:الأعراف:١١١، والشعراء:٣٦.

﴿أَرْجِئْهُ و﴾ بالهمز، مع ضم الهاء وإشباع ضمها بوصلها بواو، وبذلك قرأ ابن كثير وهشام.

﴿أَرْجِئْهُ﴾ بالهمز، مع ضم الْهاء من غير إشباع، وقرأ كذلك أبو عمرو ويعقوب.

﴿أَرْجِئْهِ﴾ بالهمز، مع كسر الهاء من غير إشباع، قرأ بذلك ابن ذكوان.

أَرْجِهْ﴾، دون الهمز، مع سكون الهاء، وهي قراءة الباقين من القراء العشرة.[١]

(١) المصدر السابق (١/٣١١-٣١٢).

الفصل الثاني
الأحرف السبعة في جمع القرآن
المبحث الأول
الأحرف السبعة في الجمع النبوي وجمع أبي بكر للقرآن.

أُمر النَّبِيّ ﷺ أن يُقرئ أمته القرآن على سبعة أحرفٍ، فلا شك أنه ﷺ قد قرأ على هذه الأحرف السبعة؛ ليتعلمها منه أصحابه، وينقلوها إلى الأمة من بعده.

وكان النَّبِيّ ﷺ يعرض القرآن على جبريل عليه السلام، في رمضان من كلِّ سنة، فيُثْبِت الله ما يشاء وينسخ ما يشاء، أو يأمر بالقراءة على حرف أو أكثر من الأحرف السبعة.(١)

قال ابن عبد البَرِّ: وقد يُشكل هذا القول على بعض الناس، فيقول: هل كان جبريل يلفظ باللفظ الواحد سبع مرات؟ فيُقال له: إنَّما يلزم هذا إن قلنا إن السبعة الأحرف تجتمع في حرف واحد، ونحن قلنا كان جبريل يأتي في كل عرضةٍ بحرف، إلى أن تَمُرَّ سبعةٌ.(٢)

وقد مرَّ بنا أنَّ النَّبِيّ ﷺ عرض القرآن على جبريل عليه السلام، في العام الذي توفي فيه مرتين، ولا شكَّ أنه قد نسخ بعض القرآن في تلك العرضة، كما نسخت بعض الأحرف السبعة التي نزل بِها القرآن.

ومن أمثلة ذلك حديث عائشة السابق في عدد الرضعات المحرمات.

فعَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا قَالَتْ: **كَانَ فِيمَا أُنْزِلَ مِنَ الْقُرْآنِ عَشْرُ رَضَعَاتٍ مَعْلُومَاتٍ يُحَرِّمْنَ، ثُمَّ نُسِخْنَ بِخَمْسٍ مَعْلُومَاتٍ، فَتُوُفِّيَ رَسُولُ اللهِ ﷺ وَهُنَّ فِيمَا يُقْرَأُ مِنَ الْقُرْآنِ.**(٣)

---

(١) ينظر المبحث الأول من الفصل الثالث من الباب الأول من هذه الدراسة، وهو العرضة الأخيرة.
(٢) ينظر البرهان في علوم القرآن للزركشي (٢٢٠/١).
(٣) رواه مسلم في صحيحه كتاب الرضاع، باب التحريم بخمس رضعات (٢٩/١٠-٣١) ح ١٤٥٢.

ففيه أن النَّبيّ ﷺ توفي، وكانت هذه الآيات المنسوخات مما يتلى من القرآن، مِمَّا يدل على أنَّها نسخت في آخر حياة النَّبِيّ ﷺ، وأغلب الظنِّ أن ذلك إنَّما كان في العرضة الأخيرة.

فقد كانت العرضة الأخيرة مراجعة أخيرة للكتاب الحكيم، عرض فيها القرآن مرتين، فنسخ الله من ما شاء، وأثبت فيه ما كتب له البقاء. وقد وردت الروايات بحدوث النسخ لبعض آيات الكتاب في العرضة الأخيرة. فَعَنْ أَبِي ظَبْيَانَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ:« **أَيُّ الْقِرَاءتَيْنِ تَعُدُّونَ أَوَّلَ؟ قَالُوا: قِرَاءةَ عَبْدِ اللهِ. قَالَ: لا بَلْ هِيَ الآخِرَةُ، كَانَ يُعْرَضُ الْقُرْآنُ عَلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ فِي كُلِّ عَامٍ مَرَّةً، فَلَمَّا كَانَ الْعَامُ الَّذِي قُبِضَ فِيهِ عُرِضَ عَلَيْهِ مَرَّتَيْنِ، فَشَهِدَهُ عَبْدُ اللهِ فَعَلِمَ مَا نُسِخَ مِنْهُ وَمَا بُدِّلَ.**(١)

وقال البغوي: يُقال إن زيد بن ثابت شهد العرضة الأخيرة، التي بُيِّن فيها ما نُسِخ وما بَقِي.(٢) وقال ابن الجزري: ولا شك أن القرآن نُسخ منه وغُيِّر في العرضة الأخيرة، فقد صحَّ بذلك النصُّ عن غير واحدٍ من الصحابة.(٣)

وكل ما نسخ في العرضة الأخيرة من القرآن أو من أوجه القراءة لم يُثبَت في الجمعين النبوي والبكري.

ونستطيع أن نستخلص من العرض السابق الأمور الآتية:

١ – أن النسخ قد شمل بعض الأحرف السبعة في العرضة الأخيرة، ويدل على ذلك عدم ورود كلمة من الكلمات القرآنية تقرأ على أكثر من ستة أوجه من طريق متواتر.

وقد اعترض بعض على ذلك بأن موضوع النسخ لا يشمل الألفاظ قال ابن قدامة: وأحال قومٌ نسخ اللفظ، فإن اللفظ إنَّما نزل ليُتلى ويُثاب عليه، فكيف يُرفع؟

(١) رواه أحمد في مسنده، مسند بني هاشم (٥٩٨/١) ح ٣٤١٢، ورواه النسائي في السنن الكبرى كتاب فضائل القرآن (٧/٣)، وكتاب المناقب (٣٦/٤).
(٢) شرح السنة للبغوى(٥٢٥/٤).
(٣) النشر في القراءات العشر لابن الجزرى (٣٢/١)، وانظر الإتقان في علوم القرآن للسيوطى(١٤٢/١).

والمقصود من ذلك أن النسخ: هو رفع حكم شرعي بخطاب متراخ عنه، وليس في نسخ تلاوة اللفظ رفع حكم شرعي.(١)

ثم أجاب ابن قدامة عن ذلك فقال: فإن التلاوة، وكتابتها في القرآن، وانعقاد الصلاة بِها، من أحكامها، وكل حكمٍ فهو قابل للنسخ، وأما تعلقها بالمكلَّف في الإيجاب وغيره فهو حكم أيضًا يقبل النسخ.(٢)

٢ – أن الأحرف السبعة لم تنسخ كلها، لأن الأصل إباحة القراءة بِها، ولم يدل دليلٌ على نسخ تلك الإباحة في زمن النَّبِيّ ﷺ.

٣ – أنَّه لا يُعلم قدر ما نسخ من الأحرف السبعة في حياة النَّبِيّ ﷺ إذ لا دليل عليه، ويرى بعض العلماء أن المنسوخ من تلك الأحرف أكثر مِما بقي، نظرًا لِما يرونه من الكثرة العظيمة في الروايات التي تعج بِها كتب التفسير من القراءات غير الثابتة، باعتبار أنَّها في أحسن أحوالها قراءات منسوخة.

وقد اتفق العلماء على أن جمع القرآن في زمن أبي بكر الصديق رضي الله عنه، بقي على نفس الصورة التي تركها عليه النَّبِيّ صلى الله عليه وسلم، ولم يتغير منه شيء، سواء في ذلك من رأى أن الأحرف السبعة باقية كلها، ومن قال إن الأحرف نسخت ولم يبق إلا واحدٌ، ومن ذهب إلى أن الباقي بعض الأحرف السبعة.(٣)

(١) ينظر روضة الناظر وجنة المناظر لابن قدامة (١٩٠/١). روضة الناظر وجُنة المناظر - موفق الدين عبد الله بن قدامة المقدسي - مع شرحه نزهة الخاطر العاطر للشيخ عبد القادر بن بدران الدمشقي
(٢) نفس المصدر (٢٠١/١-٢٠٢).
(٣) ينظر: البرهان في علوم القرآن للزركشي(٢٢٣/١)، ومناهل العرفان للزرقاني (٢٥٣/١-٢٥٤).

المبحث الثاني
الأحرف السبعة في المصاحف العثمانية

اختلف العلماء في بقاء الأحرف السبعة في المصاحف العثمانية -بناءً على اختلافهم في المراد بالأحرف السبعة- على ثلاثة أقوال:

القول الأول:

أن المصاحف العثمانية اشتملت على حرف واحد فقط من الأحرف السبعة، وهو حرف قريش، وأن الأحرف الباقية إما نسخت في زمن النَّبِيّﷺ، أو اتفق الصحابة على تركها درءًا للفتنة التي كادت تفتك بالأمة عندما اختلف الناس في قراءة القرآن. وإلى ذلك ذهب ابن جرير الطبري، وأبو جعفر الطحاوي، وابن حبان، والحارث المحاسبي، وأبو عمر بن عبد البر، وأبو عبيد الله بن أبي صفرة.(١)

وقال أبو شامة: وصرَّح أبو جعفر الطبري والأكثرون من بعده بأنه حرف منها.(٢) قال ابن عبد البر: فهذا معنى الأحرف السبعة المذكورة(٣) في الأحاديث عند جمهور أهل الفقه والحديث، منهم سفيان بن عيينة، وابن وهب، ومحمد بن جرير الطبري، والطحاوي وغيرهم، وفي مصحف عثمان الذي بأيدي الناس منها حرفٌ واحد.(٤) وقال أبو عبيد الله بن أبي صفرة: هذه القراءات السبع إنما شرعت من حرف واحد من السبعة المذكورة في الحديث، وهو الذي جمع عثمان عليه المصحف، وهذا ذكره النحاس وغيره.(٥)

---

(١) مناهل العرفان للزرقاني (٢٤١/١، ٢٢٦، ٢٣٩، ٢٢٤)، وشرح النووي على صحيح مسلم (١٠٠/٦).
(٢) البرهان في علوم القرآن للزركشي (٢٢٣/١).
(٣) يعني القول بأنَّها أوجه من المعاني المتفقة، بالألفاظ المختلفة، نحو أقبل، وهلم، وتعال... الخ.
(٤) المصدر السابق (٢٢٠/١).
(٥) صحيح مسلم بشرح النووي (١٠٠/٦).

وهذا القول مبني على القول بأن المراد بالأحرف السبعة سبع لغات في الكلمة الواحدة باختلاف الألفاظ واتفاق المعاني، وهو قول ابن جرير ومن وافقه. فقد رأى القائلون بِهذا القول ندرة الكلمات القرآنية التي يصدق عليها ما رأوه في المراد بالأحرف السبعة، فقالوا إنَّها نسخت، أو اتفق الصحابة على منع القراءة بِها، وكتبوا المصاحف على حرف واحد، هو لسان قريش. واحتج القائلون بِهذا القول بأدلة منها:

١- قول عثمان، ﷺ لِلرَّهْطِ الْقُرَشِيِّينَ الثَّلاَثَةِ:« **إِذَا اخْتَلَفْتُمْ أَنْتُمْ وَزَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ فِي شَيْءٍ مِنَ الْقُرْآنِ فَاكْتُبُوهُ بِلِسَانِ قُرَيْشٍ، فَإِنَّمَا نَزَلَ بِلِسَانِهِمْ فَفَعَلُوا ذَلِكَ.**»(١)

قالوا: وهذا يدل على أنَّهم جمعوا القرآن على حرف واحد، وهو لسان قريش، وتركوا ما سوى ذلك من الأحرف الستة.

٢- أن الأحرف السبعة كانت في أول الأمر خاصة؛ للضرورة؛ لاختلاف لغة العرب ومشقة أخذ جميع الطوائف بلغة واحدة، فلما كثر الناس والكتاب، وارتفعت الضرورة ارتفع حكم هذه السبعة، ورجَّح ذلك قيامُ الخلاف بين القراء، بما كاد يؤدي إلى فتنة عظيمة، فأجمعت الأمة بقيادة إمامها الناصح الشفيق عثمان بن عفان رضي الله عنه على أن تقتصر على حرف واحد من الأحرف السبعة، جمعًا لكلمة المسلمين، فأخذت به، وأهملت كل ما عداه، فعاد ما يُقرأ به القرآن على حرفٍ واحدٍ.(٢)

٣- أن القراءة على الأحرف السبعة لم تكن واجبةً على الأمة، وإنما كانت جائزةً لهم مرخصًا لهم فيها، وقد جعل إليهم الاختيار في أي حرف اختاروه، فلما رأى الصحابة أن الأمة تفترق وتختلف إذا لم يجتمعوا على حرف واحد، اجتمعوا

(١) رواه البخاري في صحيحه: كتاب المناقب، باب نزل القرآن بلسان قريشٍ (٦٢١/٦)ح ٣٥٠٦.
(٢) تأويل مشكل الآثار للطحاوي (١٩٠/٤-١٩١)، وانظر: صحيح مسلم بشرح النووي (١٠٠/٦).

على ذلك اجتماعًا شائعًا، وهم معصومون من الضلالة، ولم يكن في ذلك ترك واجب ولا فعل حرام.(١)

ثم اختلف القائلون بأن الباقي من الأحرف السبعة هو حرف واحد، هل نسخت الأحرف الستة في حياة النَّبِيّ ﷺ، أو أن الصحابة اتفقوا على تركها؟ فذهب أكثرهم إلى أنَّها نسخت في حياة النَّبِيّ ﷺ، واستقر الأمر على حرف واحد، وذلك بعدما لانت ألسنة العرب بالقرآن، وتمكن الناس من الاقتصار على الطريقة الواحدة. قال القرطبي: ثم اختلفوا: هل استقر في حياته ﷺ أو بعد وفاته؟ والأكثرون على الأول.(٢)

القول الثاني:

أن المصاحف العثمانية اشتملت على جميع الأحرف السبعة، ولم تُهمل منها حرفًا واحدًا. وهو ما ذهب إليه جماعات من القراءة والفقهاء والمتكلمين، وهو الذي اختاره القاضي الباقلاني وابن حزم والداودي وغيرهم.

قال القاضي الباقلاني: الصحيح أن هذه الأحرف السبعة ظهرت واستفاضت عن رَسُول اللهِ ﷺ وضبطها عنه الأئمة، وأثبتها عثمان والجماعة في المصحف، وأخبروا بصحتها، وإنَّما حذفوا منها ما لم يثبت متواترًا، وأن هذه الأحرف تختلف معانيها تارة وألفاظها أخرى، وليست متضاربة ولا متنافية.(٣)

وقال الداودي: وهذه القراءات السبع التي يقرأ الناس اليوم بِها ليس كل حرف منها هو أحد تلك السبعة، بل تكون مفرقة فيها.(٤)

(١) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (١٣/٣٩٥-٣٩٦).
(٢) ينظر البرهان في علوم القرآن للزركشي(١/٢١٣).
(٣) صحيح مسلم بشرح النووي (٦/١٠٠)، والبرهان في علوم القرآن للزركشي (١/٢٢٣-٢٢٤)
(٤) المصدر السابق (٦/١٠٠).

واستدلوا على ذلك بأدلة منها:

١- أنه لا يجوز على الأمة أن تُهمل نقل شيء من الأحرف السبعة؛ لأنَّها قرآن منَزَّل.

٢- أن الصحابة رضي الله عنهم، أجمعوا على نقل المصاحف العثمانية من الصحف التي كتبها أبوبكر، وقد كانت مشتملة على الأحرف السبعة، وأجمعوا على ترك ما سوى ذلك.(١)

٣- أن الأحرف السبعة كان مرخصًا فيها، ولا يجوز أن يُنهى عن القراءة ببعض المرخص فيه، إذ ليس بعضه بأولى من بعضٍ.(٢)

٤- أن الحكمة من نزول القرآن على سبعة أحرف كانت التيسير على الأمة في تلاوة القرآن، والتيسير ما زال محتاجًا إليه، إذ لم تكن قراءة القرآن على حرف واحد، في العصر الأول بين العرب الأقحاح -أصعب منها على من أتى بعدهم من المسلمين في العصور المتأخرة، وقد فشا فيهم اللحن والعجمة، فهم أحوج إلى التيسير من العرب الأُوَل.

القول الثالث:

أن المصاحف العثمانية اشتملت على ما يحتمله رسمها من الأحرف السبعة، متضمنة لما ثبت في العرضة الأخيرة.

قال ابن الجزري: وذهب جماهير العلماء من السلف والخلف وأئمة المسلمين إلى أنَّ هذه المصاحف العثمانية مشتملة على ما يحتمله رسمها من الأحرف السبعة فقط، جامعة للعرضة الأخيرة التي عرضها النبي ﷺ على جبريل عليه السلام ، متضمنة لَها، لم تترك حرفًا منها. قال: وهذا القول هو الذي يظهر صوابه؛ لأن

(١) الإتقان في علوم القرآن للسيوطي (١/١٤١-١٤٢).
(٢) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (١٣/٣٩٥-٣٩٦).

الأحاديث الصحيحة، والآثار المستفيضة تدلُّ عليه، وتشهد له.[١] واحتج أصحاب هذا القول بِما احتج به أصحاب المذهب الثاني على بقاء بعض الأحرف السبعة، والحاجة إليها، واحتجوا على أن السبعة لم تبق كلها بِما ورد من الآثار التي تدل على حدوث النسخ في العرضة الأخيرة لبعض أوجه القراءة، فكتب الصحابة في المصاحف عند الجمع ما تيقنوا أنه قرآن ثابت في العرضة الأخيرة، وتركوا ما سوى ذلك.

قال السيوطي: ولا شك أن القرآن نُسخ منه في العرضة الأخيرة وغُيِّر، فاتفق الصحابة على أن كتبوا ما تحققوا أنه قرآن مستقرٌّ في العرضة الأخيرة، وتركوا ما سوى ذلك.[٢]

وقال البغوي في شرح السنة: يُقال إن زيد بن ثابت شهد العرضة الأخيرة التي بين فيها ما نُسخ وما بقي، وكتبِها لرسول الله ﷺ، وقرأها عليه، وكان يُقرئ بِها الناس حتى مات، ولذلك اعتمده أبو بكر وعمر في جمعه، وولاه عثمان كتب المصاحف.[٣]

وقد وردت الآثار بأن القرآن قد نسخ منه وغُيِّر في العرضة الأخيرة، وأن قراءتنا التي جمعها الصحابة هي ما كان في تلك العرضة.

فَعَنْ عَبِيدَةَ السَّلْمَانِيِّ أنه قال: «**القراءة التي عُرِضَت على رسول اللهﷺ في العام الذي قبض فيه –هذا القراءة التي يقرأها الناس.**»[٤] يعني بذلك قراءة زيد بن

(١) النشر في القراءات العشر لابن الجزري (٣١/١)، وانظر الإتقان في علوم القرآن للسيوطي (١٤١/١-١٤٢).
(٢) الإتقان في علوم القرآن للسيوطى (١٤٢/١).
(٣) شرح السنة للإمام البغوي للبغوى(٥٢٥/٤-٥٢٦).
(٤) رواه البيهقي في دلائل النبوة (١٥٥/٧-١٥٦).

ثابت، رضي الله عنه. وعن سمرة، رضي الله عنه، قال: «**عُرض القرآنُ على رَسُول اللهِ ﷺ عرضات، فيقولون: إن قراءتنا هذه العرضة الأخيرة.**»(١)

وعن ابن سيرين، قال:« **كان جبريل يعارض النبي ﷺ كل سنة في شهر رمضان مرةً، فلما كان العام الذي قبض فيه عارضه مرتين، فيرون أن تكون قراءتنا هذه على العرضة الأخيرة.**»(٢)

القول الراجح

والقول الذي يظهر صوابه هو ما ذهب إليه جماهير العلماء من السلف والخلف من أن الباقي من الأحرف السبعة هو ما ثبت في العرضة الأخيرة، وأن الصحابة رضي الله عنهم لم يختاروا بعض الأحرف الثابتة دون بعض، بل دونوا ونقلوا كل ما ثبتت قرآنيته، وتركوا ما سوى ذلك.

ولكن ينبغي التنبه إلى أن قولهم: إن المصاحف غير مشتملة إلاَّ على ما يحتمله رسمها من الأحرف السبعة، جامعة للعرضة الأخيرة التي عرضها النبي ﷺ على جبريل، متضمنة لها، لم تترك حرفًا منها –فيه نوع تناقض، إذ قد يُفهم منه أن هناك شيئًا من الأحرف السبعة عرضه النَّبِيّ ﷺ على جبريل في العرضة الأخيرة، ولم يكتبه الصحابة في المصاحف العثمانية.

فالأولى أن يقال جامعة للعرضة الأخيرة، ويلغى التقييد بِما يحتمله رسم المصاحف، إذ قد علمنا أن الصحابة رضي الله عنهم، قد كتبوا مصاحف متعددة، وفاوتوا بينها ليحتمل البعض منها من أوجه القراءة ما لا يحتمله البعض الآخر.

ويدل على صحة هذا القول مجموع الأدلة السابقة، فلا شكَّ أن الحكم ببقاء الأحرف السبعة أو عدم بقائها مبنيٌّ على المراد بالأحرف السبعة، ونحن إذا نظرنا

(١) رواه الحاكم وصححه ووافقه الذهبي. مستدرك الحاكم (٢/٢٣٠)، ورواه البزار في مسنده، قال الهيثمي: ورجاله رجال الصحيح. مجمع الزوائد (٧/١٥٤).
(٢) أخرجه ابن أشته، انظر الإتقان في علوم القرآن للسيوطي (١/١٤٢).

إلى كافة الأقوال التي ذكرناها في المراد بالأحرف السبعة، بقطع النظر عن الراجح منها وجدنا في القرآن بعض تلك الأوجه بلا شكٍّ.

أمَّا على القول بأن الحديث مشكلٌ لا يُدرى معناه، فلا إشكال في بقاء الأحرف السبعة أو عدم بقائها، فليس لهذا القول –على ضعفه الشديد– أثرٌ على اعتبار الأحرف السبعة باقية أو غير باقية.

وأمَّا على القول الثاني القائل بأن حقيقة العدد غير مرادةٍ، بل المراد الكثرة، فلا إشكال أيضًا، إذ القراءات المتواترة التي نقلت إلينا فيها كثرةٌ ظاهرةٌ، لا يمكن معها الزعم بأن كل هذه الاختلافات هي حرفٌ واحد.

وأمَّا على القول الثالث القائل بأن المقصود سبعة أصناف من المعاني والأحكام، وهي: الحلال والحرام، والأمر والزجر، والْمحكم والمتشابه، والأمثال، فلا شكَّ أن القرآن المنقول إلينا فيه كل ذلك، وهو أمر ظاهر جلي. على أن كل الأوجه السابقة في غاية الضعف.

وأمَّا على القول الرابع القائل بأن المراد سبع لغات من لغات العرب الفصحى متفرقة في القرآن لا تجتمع في الكلمة الواحدة، فذلك أيضًا كثيرٌ في القرآن، فقد ورد فيه من غير لسان قريش شيء كثير، وقد أفرده بعض العلماء بالتصنيف، ونقل السيوطي من ذلك الكثير في باب أفرده فيما وقع بغير لغة الحجاز، وذكر فيه ما وقع في القرآن على نحو ثلاثين لغة من لغات العرب.[1] وقد سبق الرد على هذا القول وبيان ضعفه.

وأمَّا على القول الخامس القائل بأن المراد سبع لغات تكون في الكلمة الواحدة باختلاف الألفاظ واتفاق المعاني، فهو الذي دعا أصحاب القول الأول إلى زعم أن

(١) ينظر الإتقان في علوم القرآن للسيوطي (٨٩/١-١٠٤)، والبرهان في علوم القرآن للزركشي(٢٨٣/١-٢٨٦).

الأحرف الستة غير باقية في القرآن، وعلى فرض التسليم بأن قولهم هو الصواب في المراد بالأحرف السبعة في الحديث، فإنه ما زال في القرآن كلمات تقرأ باختلاف في اللفظ، مع اتفاق المعنى، ومن أمثلة ذلك من القراءات المتواترة:

١–قوله –جلَّ ذِكْرُهُ: ﴿قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ﴾ (١) فقرأ حمزة والكسائي بالثاء المثلثة، والباقون بالباء، واللفظان متوافقان في المعنى.(٢)

٢–قوله تعالى: ﴿إِذَا ضَرَبْتُمْ فِي سَبِيلِ اللهِ فَتَبَيَّنُوا﴾(٣) وقوله:

﴿إِنْ جَاءكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا﴾(٤) فقد قرأها الجمهور هكذا من التبيُّن، وقرأ حمزة والكسائي وخلف في اختياره: ﴿فَتَثَبَّتُوا﴾ من التثبت، والتبين والتثبت متفقان في المعنى.(٥)

٣–قوله جل جلاله: ﴿وَهُوَ الَّذِي يُرْسِلُ الرِّيَاحَ بُشْرًا بَيْنَ يَدَيْ رَحْمَتِهِ﴾(٦)

فقد قرأ عاصمٌ هكذا من البشر، جمع بشير، وقرأ الباقون من النشر، فقرأ حمزة والكسائي وخلف في اختياره: ﴿نَشْرًا﴾ على أنه حال، أي: ناشرةً، أو منشورةً، أو ذات نَشْرٍ، وقرأ أبو جعفرٍ ونافع وابن كثير وأبو عمرو ويعقوب: ﴿نُشُرًا﴾، بضم النون والشين جمع ناشر، وقرأ عبد الله بن عامر: ﴿نُشْرًا﴾ بضم النون وسكون الشين، كالسابق مع التخفيف بتسكين الشين، والبشر والنشر متوافقان في المعنى.(٧) وأمَّا على القول السادس بأن المراد بالأحرف السبعة الأنواع التي يقع بِها التغاير والاختلاف في القراءات القرآنية، أو في لغات العرب، فالموجود منها

(١) البقرة: ٢١٩.
(٢) ينظر إتحاف فضلاء البشر للبنا الدمياطي ص ١٥٧، والنشر في القراءات العشر لابن الجزري (٢٢٧/٢).
(٣) النساء:٩٤.
(٤) الحجرات:٦.
(٥) النشر في القراءات العشر لابن الجزري (٢٥١/٢).
(٦) الأعراف: ٥٧.
(٧) المصدر السابق (٢٦٩/٢-٢٧٠)، وإتحاف فضلاء البشر للبنا الدمياطي ص ٢٢٦.

في القراءات المتواترة يفوق الحصر، وهو كل ما اختلف فيه القراء، من فتح وإمالة، وإثبات وحذف، واختلاف حركات الإعراب، والزيادة والنقصان.[١] ومن أظهر الأدلة على أن الصحابة عندما نسخوا المصاحف في زمن عثمان، ﷺ ، كتبوا كل ما ثبت عرضه في العرضة الأخيرة من الأحرف السبعة –اختلافُ المصاحف العثمانية وتفاوتُها، إذ لو كانت مكتوبة بلغة واحدة، على حرف واحد لَما كان بينها اختلافٌ.

وأمَّا القول الأول القائل بأن الأحرف السبعة قد ذهبت ولم يبق إلا حرفٌ واحدٌ، فيجاب عن أدلته بِما يأتي:

١- أما استدلالهم بقول عثمان، ﷺ : «**فَاكْتُبُوهُ بِلِسَانِ قُرَيْشٍ، فَإِنَّمَا نَزَلَ بِلِسَانِهِمْ**». فقد سبق بيان أن ما نقل إلينا متواترًا من القرآن فيه الكثير من غير لغة قريش، وسبق أيضًا بيان أن مراد عثمان، ﷺ ، من ذلك أن أكثر القرآن ومعظمه نزل بلسانِهم، أو أن ابتداء نزوله كان كذلك، وعليه فلا إشكال في هذا الأثر على القول بأن بعض الأحرف باقٍ، إذ ليس فيه أن عثمان ﷺ أمر بإلغاء تلك الأحرف.[٢]

قال الباقلاني: ومعنى قول عثمان: إنه أنزل بلسان هذا الحي من قريش، أي: معظمه وأكثره نزل بلغتها، ولم تقم حجة قاطعة على أن القرآن بأسْرِه نزل بلغة قريش... ويجزئ من الدليل قوله تعالى: ﴿**إنا جعلناه قرآنًا عربيًّا**﴾[٣] ولم يقل قرشيًّا...[٤] كما أن قول عثمان ﷺ : إِذَا اخْتَلَفْتُمْ أَنْتُمْ وَزَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ... يدل على أنه

(١) المصدر السابق (٢٥/١-٢٨)، تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة ص ٣٦-٣٨، والإتقان في علوم القرآن للسيوطي(١٣٢/١-١٣٤).
(٢) ينظر البرهان في علوم القرآن للزركشي (٢٨٤/١)، ونكت الانتصار لنقل القرآن للباقلاني ص ٣٨٥، وفتح الباري لابن حجر(٦٢٥/٨).
(٣) الزخرف: ٣.
(٤) نكت الانتصار لنقل القرآن للباقلاني ص ٣٨٥.

لم يأمر بإلغاء الأحرف السبعة، فاللفظ صريحٌ في أنه أمر بإثبات لغة قريش عند الاختلاف فقط، أما عند الاتفاق فليكتبوا بأي لغة صحَّ أن النَّبِيّ ﷺ قرأ بِها في العرضة الأخيرة، ولم ينقل إلينا أنَّهم اختلفوا في شيء إلا في لفظ **(التابوت)** كما مرَّ.(١)

٢- وأما احتجاجهم بأن الأحرف السبعة كانت في أول الأمر ضرورة لاختلاف لغات العرب، ومشقة أخذ جميعهم بلغة واحدة، فقد سبق الكلام على أن المشقة ما زالت باقية، فما زال في الأمَّةِ: **(الْعَجُوزُ وَالشَّيْخُ الْكَبِيرُ وَالْغُلامُ وَالْجَارِيَةُ، وَالرَّجُلُ الَّذِي لَمْ يَقْرَأْ كِتَابًا قَطُّ)**، بل لعلها الآن أشد مِمَّا كانت عليه فيما مضى.

٣- وأما قولهم إن القراءة على الأحرف السبعة لم تكن واجبة على الأمة، فنحن نوافق على ذلك، ولكن نخالف في أن القراءة غير الحفظ، فإنه وإن لم يكن واجبًا على الأمة أن تقرأ بالأحرف السبعة جميعها، فإنه لا شكَّ أن حفظ هذه الأحرف التي هي بعض القرآن من الضياع واجبٌ على الأمة.

ويدل على بقاء الأحرف التي ثبتت في العرضة الأخيرة أيضًا أنه قد ثبت أن كُتَّاب المصاحف في زمن عثمان إنما انتسخوا ما كتبه الصديق في الصحف في مصاحف وأرسلوها إلى الأمصار،

وقد علمنا أن جمع أبي بكر للقرآن لم يلغ شيئًا مِمَّا ثبت في العرضة الأخيرة باتفاق، فثبت بذلك أن جمع عثمان لم ينقص شيئًا مِمَّا جمع في زمن أبي بكر، ﷺ.

عن أَنَس بْنِ مَالِكٍ قال:« **فَأَرْسَلَ عُثْمَانُ إِلَى حَفْصَةَ: أَنْ أَرْسِلِي إِلَيْنَا بِالصُّحُفِ نَنْسَخُهَا فِي الْمَصَاحِفِ ثُمَّ نَرُدُّهَا إِلَيْكِ، فَأَرْسَلَتْ بِها حَفْصَةُ إِلَى عُثْمَانَ، فَأَمَرَ زَيْدَ**

(١) ينظر: كتاب المصاحف لابن أبي داود ص ٢٦، وفتح الباري لابن حجر(٦٣٥/٨). وتأويل مشكل الآثار للطحاوي (١٩٣/٤).

بْنَ ثَابِتٍ وَعَبْدَ اللهِ بْنَ الزُّبَيْرِ وَسَعِيدَ بْنَ الْعَاصِ وَعَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ الْحَارِثِ ابْنِ هِشَامٍ فَنَسَخُوهَا فِي الْمَصَاحِفِ.»[1]

ويردُّ دعوى أن عثمان، ﷺ ، إذ نسخ المصاحف ألغى الأحرف الستة واقتصر على حرف واحد –أنه لم يرد في خبر صحيح، ولا ضعيف أنه، ﷺ أمر كُتَّاب المصاحف أن يقتصروا في كتابتها على حرف واحد، ويلغوا الستة الباقية.[2]

ويردُّ هذه الدعوى أيضًا أنه لو صحَّ أن عثمان، رضي الله عنه، جمع الناس على حرف واحد، وألغى الستة الباقية، وأجمع معه على ذلك الصحابة لكان ذلك كافيًا في القطع بالْمراد بالأحرف الستة، ولَمَا اختلف العلماء بعد ذلك في المراد منها كل هذا الاختلاف، ولَمَا حصل خلاف بعد الإجماع الأول في بقاء الأحرف السبعة من عدمه، إذ الإجماع حجة عند المسلمين، ولا يسوغ بعده خلافٌ.[3]

ومِمَّا يرد به هذا القول أيضًا أنه يحمل طعنًا في الصحابة، رضي الله عنهم، واتِّهامًا لهم بالتصرف برأيهم في كتاب الله تعالى، ولا يكاد يصدق مؤمنٌ يعلم قدر الخليفة الراشد عثمان بن عفان، رضي الله عنه، أنَّه قرر برأيه إلغاء الأحرف الستة والإبقاء على حرف واحد، ولا يكاد يتصور أيضًا أن الصحابة، رضي الله عنهم، وهم كثرة كاثرةٌ في ذلك الوقت يقرونه على ذلك الفعل.

والخلاف الذي زعموا أنه استدعى إلغاء تلك الأحرف كان قد حصل مثله في زمن النَّبِيّ ﷺ كما جاء في الروايات التي أوردناها قريبًا في أول هذا الباب، فلم يؤدِّ إلى إلغاء الأحرف المنَزلة، بل أرشدهم النَّبِيّ ﷺ إلى أن القرآن أنزل على جميع تلك الأوجه، وأقر كل واحد من المختلفين على قراءته.[4]

---

(١) رواه البخاري في صحيحه: كتاب فضائل القرآن، باب جمع القرآن (٦٢٦/٨) ح ٤٩٨٧.
(٢) لا يخفى أن الحديث الذي هو عمدة القائلين بذلك القول في أمر عثمان الكتاب بأن يرجعوا إلى لغة قريش عند الاختلاف لا يدل على الأمر بإلغاء الأحرف الستة
(٣) ينظر مناهل العرفان للزرقانى (١٧٨/١).
(٤) ينظر مناهل العرفان للزرقاني(١٧٧/١).

ويدل أيضًا على عدم صحة هذه الدعوى أن عثمان، ﷺ ، لو أراد أن يجمع مصاحف الناس جميعًا لَما استطاع، ولو استطاع لَمَا قدر على أن يسلبهم ما يحفظون من الكتاب، إذ قد كانت دولة الإسلام في ذلك الوقت متسعة إلى حدٍّ يستحيل معه مثل هذا، فجمعه، رضي الله عنه، كان أن كتب للناس مصاحف أئمة يُرجع إليها عند الاختلاف.

قال ابن حزم: كل هذا[1] باطلٌ ببرهان كالشمس، وهو أن عثمان، ﷺ لم يلِ إلاَّ وجزيرة العرب كلها مَملوءة بالمسلمين والمصاحف والمساجد، والقراء يعلمون الصبيان والنساء، وكل من هبَّ ودبَّ، واليمن كلها في أيامه مدن وقرى، والبحرين كذلك، وعُمان كذلك، وهي بلاد واسعة، مدن وقرى وملكها عظيم، ومكة والطائف، والمدينة والشام كلها كذلك، في كل هذه البلاد من المصاحف والقراء ما لا يحصي عددهم إلا الله تعالى وحده، فلو رام عثمان ما ذكروا ما قدروا على ذلك أصلاً.

وأما قولهم: إنه جمع الناس على مصحف، فباطلٌ، ما كان يقدر على ذلك لِمَا ذكرنا، ولا ذهب عثمان قطُّ إلى جمع الناس على مصحف كتبه، إنما خشي عثمان ﷺ أن يأتي فاسقٌ يسعى في كيد الدين، أو أن يهِمَ واهمٌ من أهل الخير، فيبدِّل شيئًا من المصحف، فيكون اختلاف يؤدي إلى الضلال، فكتب مصاحف مجمعًا عليها، وبعث إلى كل أفق مصحفًا، لكي –إن وهم واهمٌ، أو بدَّل مبدِّل –رُجِع إلى المصحف المجمع عليه، فانكشف الحق، وبطل الكيد والوهم.

وأما قول من قال أبطل الأحرف الستة، فقد كذب من قال ذلك، ولو فعل عثمان ذلك وأراده لخرج عن الإسلام، ولَمَا مطل ساعة، بل الأحرف السبعة عندنا موجودة كلها قائمة كما كانت، مبثوثة في القراءات المشهورة المأثورة، والحمد لله رب العالمين.[2]

(١) يعني دعوى أن عثمان، ﷺ جمع الناس على حرف واحد وترك الأحرف الستة.
(٢) الفصل في الملل والأهواء والنحل لابن حزم (٢/٢١٢-٢١٣).

وأما القول الثاني القائل بأن جميع الأحرف السبعة باقية فيُرَدُّ بما مرَّ من ثبوت وقوع النسخ لبعض وجوه القراءة في العرضة الأخيرة، وكذلك بأنه لا يوجد في القرآن ما يقرأ على سبعة أوجه بالنظر إلى الخلاف في المراد بالأحرف السبعة على أغلب الأقوال، إلا باعتبار وجوه القراءة الشاذَّة، ولا يخفى أنَّ الشاذَّ لا يثبت له الحكم بالقرآنية حتى تبنى عليه مثل هذه المسألة.

والخلاصة: أننا إذا نظرنا إلى حقيقة الخلاف بين الفريقين الثاني والثالث وجدناه خلافًا شكليًّا، إذ كلاهما متفقٌ على أن الصحابة لم يزيدوا ولم ينقصوا مِمَّا عرض في العرضة الأخيرة شيئًا، وإنما اختلفوا هل الأحرف كلها بقيت في العرضة الأخيرة أم لا، ولا يخفى أن النسخ قد ورد على كثير من تلك الأحرف كما مرّ بنا، فخلافهم إذن هو في حصول ذلك النسخ أو عدم حصوله.

وأما الفريق الأول القائل بأن الباقي حرف واحد، فأكثرهم يرى أن ذلك لثبوت النسخ وعدم العرض في العرضة الأخيرة، وهو ما يوافق القولين الثاني والثالث، وإذًا يصبح الخلاف شكليًّا أيضًا، باعتبار أن البعض يرى أن اختلاف القراء هو الأحرف السبعة المذكورة في الحديث، والبعض يرى أن هذا الاختلاف هو حرف واحد، مع اتفاق الجميع على أن الصحابة رضي الله عنهم لم ينقصوا مِمَّا عرض في العرضة الأخيرة شيئًا.

وأما الذين يرون أن الصحابة، رضي الله عنهم، اتفقوا على أن تركوا ستة أحرف، وجمعوا الناس على حرف واحد بتصرف منهم واتفاق، بعد أن ترك النَّبِيّ ﷺ الأحرف السبعة وقرأ الناس بِها زمن أبي بكر وعمر وصدرًا من خلافة عثمان، فهؤلاء هم الذين اختلفنا معهم، وناقشنا أدلتهم ورددنا عليها.

الخـاتمة

العيشُ في ربوع القرآن صفوٌ لا يعرف الكدر، وتذوق معانيه زادُ أولى النظر، والانتفاع بأخباره عبرة لمن يعتبر، وقد عشت مدة بحثي أتفيأ وارف ظلاله، وأستشعر سمو جلاله، قد برئت من حولي وقوتي، إلى حول المولى وتوفيقه وكلئه، زادي في ذلك توكلي عليه، وحسن ظني به، ثم انتفاعي بسير السالكين السالفين، الذين أقبلوا على القرآن إقبالا بانت منه حظوظ النفس، وخلصت فيه الهمم إلى غاية علية، تضاءلت عندها كل ما أقبلت به الدنيا من الأعراض الزائفة.

والله أسأل إن لم يسعفني في هذا البحث مزيد الأسطار أن يجمله بقيم المعاني والأفكار وإن تخلف فيه جهد البنان وحسن البيان أن يشد أزره بصدق النية وجميل التكلان، إنه قريب مجيب منان .

وأخلص في هذا المقام إلى جملة نتائج وتوصيات أبرزتها صفحات البحث.

١- أن القرآن الكريم لقي من المسلمين على مر العصور ما يليق به من العناية بالحفظ والنقل، فكان ذلك مصداقًا لقوله تعالى: **﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾** الحجر:آية ٩.

٢-أن جمع القرآن بإطلاقاته الثلاثة، وهي الحفظ في الصدور، وترتيب الآي والسور، والتدوين بالكتابة قد حصل في عهد النَّبِيّ ﷺ.

٣-- أن النَّبِيّ ﷺ أولى القرآن الكريم بعناية عظيمة، وأمر بتدوينه، وأن القرآن كتب كله بين يديه ﷺ.

٤- أن ما أثبت في العرضة الأخيرة للقرآن على جبريل ،عليه السلام، هو القرآن المنَزل، وأنه قد نسخ فيها بعض القرآن.

٥- أن أبا بكر الصديق، ﷺ كان أول من أمر بجمع القرآن في مجلد واحد، وكان ذلك بإشارة عمر بن الخطاب، ﷺ وقام بذلك الجمع زيد بن ثابت، ﷺ .

٦- أن جمع القرآن في عهد أبي بكر الصديق، ﷺ حظي بإجماع الصحابة عليه، ولم يترك شيئًا مِمَّا كتب بين يدي النَّبِيّ ﷺ فكان جامعًا لِما ثبت في العرضة الأخيرة، دون خلاف من المسلمين.

٧- أن الاعتراض الوارد على أبي بكر بأنه فعل ما لم يفعله النَّبِيّ ﷺ مدفوع بأن أصل الكتابة مأمورٌ به، وأن النَّبِيّﷺ إنَّما تركه لأسباب زالت بوفاتهﷺ فأصبح الجمع على هذه الكيفية من باب فعل المأمور به.

٨- أن رسم المصاحف العثمانية واجب الاتباع، ولا يجوز مخالفته، وقد أجمع القراء على عدم جواز مخالفته في مقطوع أو موصول، أو إثبات أو حذف، أو تاء تأنيث، وما شابه ذلك.

٩- أن نزول القرآن على سبعة أحرف كان تيسيرًا على الأمة، وأن هذه الأحرف قد نسخ بعضها في العرضة الأخيرة، وبقي بعضها.

١٠- أن عثمان بن عفان، ﷺإذ نسخ ما جمعه أبو بكر الصديق، رضي الله عنه، في المصاحف وأرسلها إلى الأمصار –لم يترك شيئًا مِمَّا ثبت في العرضة الأخيرة من الأحرف السبعة، وأن ما يقال من أنه ترك ستة أحرف عن اتفاق الصحابة لا يصح استدلال من ذهب إليه عليه بقول عثمان، ﷺ: «إِذَا اخْتَلَفْتُمْ أَنْتُمْ وَزَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ فِي شَيْءٍ مِنَ الْقُرْآنِ فَاكْتُبُوهُ بِلِسَانِ قُرَيْشٍ، فَإِنَّمَا نَزَلَ بِلِسَانِهِمْ.» إذ لا دليل فيه على الأمر بترك شيء من الأحرف، وإنَّما قصارى ما فيه الاقتصار على لغة قريش عند الاختلاف، أما في عند الاتفاق، فقد كتبوا ما اتفقوا عليه، وإن كان بأكثر من حرف.

١١- أن الْمجال ما زال متسعًا لتقديم الجديد في مجال حفظ القرآن، والاهتمام بنقله، وأن عناية المسلمين ببذلك، واستحداث الطرق الجديدة للمحافظة على نقل القرآن بالصورة السليمة لم تقف عند عصر الصحابة والتابعين، بل حتى في عصرنا هذا، كان تسجيل المصاحف المرتلة المتقنة آية من آيات الله في المحافظة

على النقل الصحيح للقرآن بالألسنة الفصيحة، في زمان عزَّت فيه الفصاحة، واستولت العُجْمة واللُّكْنة[١] على ألسنة الناس.

١٢- التوصية بالبحث عن المخطوطات الكاملة لكتاب الإمام الباقلاني (الانتصار لنقل القرآن)، فهو عمدة المدافعين عن نقل القرآن، وقد اختصر هذا الكتاب أبو عبد الله الصيرفي وسمى مختصره: نكت الانتصار لنقل القرآن، وقد طبعت هذه النكت في مصر سنة ١٩٧١م[٢] غير أنَّها لم تحظ بالتحقيق العلمي اللائق بِها، فحبذا لو اهتم بِهذا المختصر الباحثون أيضًا، على أن الكتاب الأصل أوضح برهانًا وعرضًا من المختصر، على ما رأيت من مقارنة نصوصه بالنصوص المنقولة عن الانتصار نفسه.

١٣- التوصية بإنشاء كلية خاصة للقرآن الكريم فى كل بلد إسلامي كما هو الحال فى مصر والسعودية والسودان.

والله تعالى الموفق، وهو الهادي إلى سواء السبيل، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

(١) اللُّكنة، بضم اللام: عدم إقامة العربية لعجمة اللسان. انظر القاموس المحيط مادة (لكن) ص ١٥٨٩.
(٢) بتحقيق الدكتور محمد زغلول سلام، أستاذ كرسي اللغة العربية وآدابها بجامعة الإسكندرية.

ثبت المصادر والمراجع

أولاً: المصادر.

القرآن الكريم

❖ **الكتب المطبوعة:**

١-الإبانة عن معاني القراءات – مكي بن أبي طالب القيسي – ت ٤٣٧ هـ – دار المأمون للتراث – دمشق – بيروت – الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ ١٩٧٩م.

٢-الإبريز من كلام سيدي عبد العزيز – أحمد بن مبارك السلجماسي – مصطفى البابي الحلبي بمصر – الطبعة الأولى ١٣٨٠هـ ١٩٦١م.

٣-إتحاف فضلاء البشر، أحمد البنا الدمياطي ، ت: د / شعبان محمد إسماعيل، مكتبة الكليات الأزهرية ط: ١، ١٤٠٧ هـ

٤-الإتقان في علوم القرآن – جلال الدين السيوطي – المكتبة العصرية بيروت – ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م

٥-الأحرف السبعة ومنزلة القراءات منها – الدكتور حسن ضياء الدين عتر – دار البشائر الإسلامية بيروت – الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ ١٩٨٨م.

٦-إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري – شهاب الدين أحمد بن محمد القسطلاني ت ٩٢٣هـ – دار الكتاب العربي – بيروت – ١٤٠٣هـ ١٩٨٣م.

٧-إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم (تفسير أبي السعود) – أبو السعود العمادي – ت ٩٥١هـ دار إحياء التراث العربي بيروت – بدون تاريخ .

٨-أسد الغابة في معرفة الصحابة – عز الدين بن الأثير الجزري ت ٦٣٠هـ – دار الشعب – القاهرة – ١٩٧٠م.

٩-الإسلام في وجه التغريب: أنور الجندي، دار الاعتصام، القاهرة.

١٠-الإسلام، هنري ماسيه، ترجمها: بهيج شعبان، منشورات عويدات، بيروت، لبنان .

١١-إعجاز القرآن والبلاغة النبوية ،مصطفى صادق الرافعى ، ط الكتاب العربى عام ١٣٩٣ه-١٩٧٣م.
١٢- الأعلام (قاموس تراجم) - خير الدين الزركلي- دار العلم للملايين - بيروت- الطبعة الثامنة ١٩٨٩م.
١٣-البحر المحيط (تفسير أبي حيان) - أبو حيان محمد ين يوسف الأندلسي ت ٧٤٥هـ - دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى ١٤١٣هـ ١٩٩٣م
١٤-البحر الزخار المعروف بمسند البزار لأبى بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق بن خلاد بن عبدالله العتكى المعروف بالبزار ،نشر مكتبة العلوم والحكم، تحقيق محفوظ الرحمن زين الله وعادل بن سعد وصبرى عبد الخالق الشافعى.
١٥-البداية والنهاية - أبو الفداء إسماعيل بن كثير الدمشقي ت ٧٧٤ هـ - مكتبة المعارف - بيروت - بدون تاريخ.
١٦-بذل المجهود في حل أبي داود - خليل أحمد السهارنفوري ت ١٣٤٦هـ - دار الكتب العلمية بيروت - بدون تاريخ.
١٧-البرهان في توجيه متشابه القرآن - برهان الدين الكرماني ت ٥٠٥هـ ملحق مجلة الأزهر - ١٤١٤هـ
١٨-البرهان في علوم القرآن - بدر الدين محمد بن عبد اله الزركشي - دار المعرفة للطباعة والنشر - بيروت - بدون تاريخ.
١٩-تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام - شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي ت ٧٤٨ هـ - تحقيق عمرو عبد السلام تدمري - دار الكتاب العربي - بيروت - الطبعة الأولى ١٤١١هـ ١٩٩٠م.
٢٠-التاريخ الإسلامي تأليف محمود شاكر، ط: المكتب الإسلامي ،بيروت الطبعة السابعة ١٤٢١هـ ٢٠٠٠م.

٢١-تاريخ الأمم والملوك – أبو جعفر محمد بن جرير الطبري ت ٣١٠هـ – دار الكتب العلمية بيروت – الطبعة الثانية ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م

٢٢- تاريخ القرآن ، أبو عبد الله الزنجاني، ت / محمد عبد الرحيم ، دار الحكمة ، دمشق ، ط:١، ١٤١٠هـ.

٢٣-تاريخ القرآن، دكتور عبد الصبور شاهين، ط نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع ،الطبعة الثالثة٢٠٠٧م.

٢٤-التاريخ الكبير – أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري ت ٢٥٦هـ – دار الكتب العلمية – بيروت – بدون تاريخ.

٢٥-تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة ، تحقيق : السيد أحمد صقر نشر : دار التراث بالقاهرة .

٢٦-التبيان في آداب حملة القرآن – أبو زكريا يحيى بن شرف الدين النووي الشافعي ت ٦٦٥ هـ – مؤسسة علوم القرآن بدمشق، ومكتبة دار التراث بالمدينة المنورة – الطبعة الأولى – ١٤٠٣هـ ١٩٨٣م

٢٧-تذكرة الحفاظ – شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي ت ٧٤٨ هـ – دار إحياء التراث العربي – بدون تاريخ.

٢٨- ترتيب القاموس المحيط للفيروز ابادي ، ترتيب : الطاهر الزاوي، نشر: دار الكتب العلمية سنة ١٣٩٩هـ .

٢٩-تفسير القرآن العظيم – أبو الفداء إسماعيل بن كثير الدمشقي ت ٧٧٤ هـ – مكتبة دار التراث القاهرة – بدون تاريخ.

٣٠-تقريب التهذيب – أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ت ٨٥٢ هـ – المكتبة العلمية – المدينة المنورة – بدون تاريخ.

٣١-التقرير العلمي عن مصحف المدينة النبوية – الدكتور عبد العزيز بن عبد الفتاح القارئ – الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة – ١٤٠٥هـ.

٣٢-تلخيص المستدرك على الصحيحين – شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي ت ٧٤٨ هـ – دار الكتاب العربي بيروت – بدون تاريخ.
٣٣-تنبيه الخلان إلى شرح الإعلان بتكميل مورد الظمآن – إبراهيم بن أحمد المارغي التونسي – مكتبة الكليات الأزهرية – القاهرة – ١٩٨١م.
٣٤-تهذيب التهذيب: لأحمد بن عيسى بن حجر العسقلاني الشافعي (ت ٨٥٢ هـ)، ط ١ (١٤٠٤ هـ/ ١٩٨٤ م)، دار الفكر، بيروت.
٣٥-تَهذيب الكمال – أبو الحجاج يوسف المزي ت ٧٤٢هـ – تحقيق د. بشار عواد معروف – مؤسسة الرسالة – بيروت – الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ ١٩٨٣م.
٣٦-الثقات – محمد بن حبان بن أحمد البستي ت ٣٥٤هـ – مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية – حيدر أباد الدكن – ١٩٩٣م.
٣٧-جامع البيان عن تأويل آي القرآن (تفسير الطبري) – أبو جعفر بن جرير الطبري ت ٣١٠هـ – مصطفى البابي الحلبي القاهرة – ١٣٨٨هـ ١٩٦٨م.
٣٨-جامع الترمذي – أبو عيسى محمد بن عيسى ابن سورة الترمذي – ت ٢٩٧هـ – دار إحياء التراث العربي – بيروت – بدون تاريخ.
٣٩-الجامع الصحيح (مع شرحه فتح الباري) – أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري ت ٢٥٦هـ – المكتبة السلفية بالقاهرة – الطبعة الثالثة ١٤٠٧هـ.
٤٠-الجامع لأحكام القرآن – أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي – ت ٦٧١هـ – دار الكتب العلمية – بيروت – الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م.
٤١-الجامع لشعب الإيمان – أحمد بن الحسين البيهقي – ت ٤٥٨ هـ – الدار السلفية – بومباي – الهند – الطبعة الأولى ١٤١١هـ ١٩٩١م.

٤٢-الجرح والتعديل – عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي – ت ٣٢٧ هـ – مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية – حيدر أباد الدكن – الهند – ١٣٧٣هـ – ١٩٥٣م.
٤٣-جمال القراء وكمال الإقراء – علم الدين علي بن محمد السخاوي ت ٦٤٣هـ – تحقيق د. علي حسين البواب – مكتبة التراث – مكة المكرمة – ١٩٨٧م.
٤٤-جميلة أرباب المقاصد، في شرح عقيلة أتراب المقاصد،ط:دار الغوثانى للدراسات القرآنية دمشق ١٤٣١هـ٢٠١٠م.
٤٥-حاشية الجمل على شرح المنهج – سليمان الجمل – دار الفكر – بيروت – بدون تاريخ .
٤٦-الدر المنثور في التفسير بالمأثور، عبد الرحمن بن أبى بكر السيوطى، دار الفكر للطباعة والنشر،١٤١٤ه-١٩٩٨م
٤٧-دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة – أحمد بن الحسين البيهقي – ت ٤٥٨هـ – تحقيق د. عبد المعطي قلعجي – دار الكتب العلمية – بيروت – الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م.
٤٨-دليل الحيران شرح مورد الظمآن في رسم وضبط القرآن – إبراهيم بن أحمد المارغي التونسي – مكتبة الكليات الأزهرية – القاهرة – ١٩٨١م.
٤٩-ديوان حسان بن ثابت، ت: وليد عرفات، دار صادر بيروت، د.ط، د.ت.
٥٠-الرد على من خالف مصحف عثمان لابن الأنبارى إعداد غانم قدورى الحمد.
٥١-الرسالة – الإمام محمد بن إدريس الشافعي المطلبي ت ٢٠٤هـ – تحقيق الشيخ أحمد شاكر– دار التراث بالقاهرة– الطبعة الثانية ١٣٩٩هـ ١٩٧٩م.
٥٢-روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني – شهاب الدين محمود الآلوسي البغدادي ت ١٢٧٠هـ – دار إحياء التراث العربي – بيروت – الطبعة الرابعة ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م.

٥٣-روضة الناظر وجُنة المناظر – موفق الدين عبد الله بن قدامة المقدسي – مع شرحه نزهة الخاطر العاطر للشيخ عبد القادر بن بدران الدمشقي

٥٤-زاد المسير فى علم التفسير، عبد الرحمن بن علي بن الجوزى، المكتب الإسلامى بيروت، ط ٣-١٤٠٤هـ .

٥٥-سمير الطالبين فى رسم وضبط الكتاب المبين ،للشيخ على بن محمد الضباع، نشر مكتبة المدينة المنورة.

٥٦-سنن ابن ماجه – أبو عبد الله محمد بن يزيد بن ماجه القزويني ت ٢٧٥ هـ – تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي – دار الحديث بالقاهرة- بدون تاريخ.

٥٧-سنن أبي داود – أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني ت ٢٧٥هـ – تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد – المكتبة العصرية – بيروت – بدون تاريخ.

٥٨-سنن الدارمي – عبد الله بن الفضل الدارمي ت ٢٥٥هـ – دار الكتب العلمية – بيروت – بدون تاريخ.

٥٩-السنن الكبرى – أحمد بن الحسين البيهقي – ت ٤٥٨ هـ – دار المعرفة للطباعة والنشر – بيروت – الطبعة الأولى ١٣٤٠هـ

٦٠-سنن النسائي (مع شرح السيوطي وحاشية السندي) – أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي ت ٣٠٣هـ – دار الريان للتراث- القاهرة – بدون تاريخ.

٦١-سير أعلام النبلاء – شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي ت ٧٤٨ هـ – مؤسسة الرسالة – بيروت – الطبعة العاشرة ١٤١٤هـ ١٩٩٤م.

٦٢-السيرة النبوية – أبو الفداء إسماعيل بن كثير الدمشقي ت ٧٧٤ هـ – تحقيق مصطفى عبد الواحد – دار إحياء التراث العربي – بيروت – ١٩٦٦م.

٦٣-السيرة النبوية – أبو محمد عبد الملك بن هشام المعافري ت ٢١٣هـ – تحقيق طه عبد الرءوف سعد – مكتبة الكليات الأزهرية – القاهرة – ١٩٧٤م.

٦٤-شذرات الذهب – عبد الحي بن العماد الحنبلي ت ١٠٨٩هـ – دار الكتب العلمية – بيروت – بدون تاريخ.
٦٥-شرح السنة – أبو محمد الحسين بن مسعود الفراء البغوي ت ٥١٦هـ – تحقيق شعيب الأرناؤوط وزهير الشاويش – المكتب الإسلامي – بيروت – الطبعة الثانية – ١٤٠٣هـ ١٩٨٣م.
٦٦-شرح صحيح مسلم – أبو زكريا يحيى بن شرف النووي ت ٦٧٦هـ – المطبعة المصرية ومكتبتها– القاهرة – بدون تاريخ.
٦٧-شرح قصيدة كعب بن زهير (بانت سعاد) – جمال الدين محمد بن هشام الأنصاري ت ٧٦١ هـ – مؤسسة علوم القرآن – دمشق-بيروت – الطبعة الثانية – ١٤٠٢هـ ١٩٨٢م.
٦٨– شرح مشكل الآثار للطحا وي، ت الأرناؤوط ،نشر مؤسسة الرسالة،١٤١٥ه-١٩٩٤م.
٦٩-الشفا بتعريف حقوق المصطفى – القاضي عياض بن موسى اليحصبي ت ٥٤٤ هـ – دار الكتب العلمية بيروت – بدون تاريخ.
٧٠-الصاحبي في فقه اللغة – أبو الحسين أحمد بن فارس ابن زكريا ت ٣٩٥هـ – مكتبة المعارف – بيروت – الطبعة الأولى ١٤١٤هـ ١٩٩٣م.

✓ الكتب المخطوطة:

المباني في نظم المعاني، نشر آرثر جفري مقدمتها وهي في التفسير ولم يعرف مؤلفها ،وهى موجوده فى دار الكتب المصري

ثانياً: المراجع:

الرسائل الجامعية:

المستشرقون والقرآن الكريم: أطروحة دكتوراه لمحمد بهاء الدين حسين، بإشراف الأستاذ الدكتور عبد الستار حامد، في كلية العلوم الإسلامية، جامعة بغداد (١٤١٣هـ/ ١٩٩٣ م).

الدوريات والمجلات:

١. مجلة الحكمة العراقية العدد التاسع ٩صفر١٤١٧هـ.
٢. مجلة كلية أصول الدين، الرياض العدد٧٥٠.
٣. مجلة كلية القرآن الكريم والدراسات الإسلامية، بالجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية- العدد الأول ١٤٠٢هـ ١٤٠٣هـ ص٣٤٥ بحث في المصاحف العثمانية، دكتور محمود سيبويه بدوى.
٤. مجلة نور الإسلام عدد١٢٦ص٣٢وما بعدها، هيئة علماء الوعظ، مجمع البحوث الإسلامية القاهرة.